

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٦١

الخميس، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة أودوار
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2016/209)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1609023 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): يطيب لي أن أهنئكم في البداية على رئاستكم وحسن إدارتكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأشكر أعضاء المجلس على اعتمادهم بالإجماع القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، الذي رغم أنه لم يستجب لطلبنا العاجل فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للاستثمار، إلا أنه يجدد التصريح بفرض الجزاءات على كل من يتورط في التصدير غير المشروع للنفط الليبي، ويعيد تعيين فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات، الذي لاحظنا تحسناً كبيراً في أدائه من خلال تقريره الأخير الوارد في الوثيقة (S/2016/209).

لقد عملنا خلال الأيام الماضية مع وفد المملكة المتحدة، ومع وفود جميع الدول الأعضاء بالمجلس، من أجل أن يكون القرار الذي اعتمد قبل قليل، خطوة أكبر لمساعدة الشعب الليبي على الحفاظ على ثرواته وتنميتها، وقد لمسنا تفهم الجميع للمشكلة التي تواجهها المؤسسة الليبية للاستثمار، ولم نسمع أي حجة تمنع المجلس من القيام بما طلبناه، وهو تمكين المؤسسة الليبية للاستثمار، من إدارة أموالها في إطار التجميد القائم.

ومع ذلك، فوجئنا للأسف بالإصرار على عدم الاستجابة لطلبنا، الأمر الذي يعني أن المجلس سيكون مسؤولاً من الآن فصاعداً عن الخسائر التي سيتكبدها الشعب الليبي في صورة فوائد لم تحصل، والتي تزيد عن بليون دولار سنوياً. ورغم أن أعضاء هذا المجلس، يؤكّدون باستمرار رغبتهم في مساعدة الشعب الليبي، وسعيهم جميعاً للحفاظ على ثروته، لا شك

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2016/209).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/293، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/209، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية،

يحاول المعرقلون للمسار السياسي من المتطرفين والجهويين والمجرمين التشكيك في شرعية المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب قد اكتسبا الشرعية بمقتضى الاتفاق السياسي الليبي الذي اعتمده مجلس النواب، وهما على نفس القدر من الشرعية في الوقت الحالي، وعليهما - وأقصد المجلس الرئاسي ومجلس النواب - أن يتعاونوا للاتفاق على اجتماع مجلس النواب في بيئة آمنة في أقرب وقت ممكن لاعتماد حكومة الوفاق المقدّمة من المجلس الرئاسي كما هي أو بعد إجراء التعديلات عليها.

إن الحديث عمّن يشغل المناصب في حكومة الوفاق الوطني لم يعد له أي معنى في نظر أغلب الليبيين الذين أرهقهم التشرد والخوف على حياتهم وممتلكاتهم، وتأخر الحصول على مرتباتهم، وعدم توفر الخدمات الصحية والعلاج، ولم يعد أمام الليبيين من خيار سوى حكومة الوفاق مهما كانت عيوبها للخروج من المأزق الذي وقعوا فيه، ومن ثم يجب أن تتعاون كل الفعاليات الليبية لتجسيد حكومة الوفاق في أقرب وقت ممكن، وإلى حين اعتماد الحكومة الجديدة يمكن لمجلس الرئاسة أن يُفعل عمل الوزارات المختلفة بقيادة وكلاء للوزراء، وعلى المجتمع الدولي أن يكون جاهزاً لتقديم ما تطلبه الحكومة من مساعدات.

ويسعدني أن يقوم مجلس الأمن اليوم بتوجيه رسالة واضحة، رسالة دعم قوية، لمجلس رئاسة حكومة الوفاق ونأمل أن يتم ذلك اليوم في صورة بيان صحفي لمجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

أن هذا التناقض بين الأقوال والأفعال لا يساعد على الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن، في عيون الليبيين، وأرجو أن يعود مجلس الأمن إلى هذه المسألة في وقت قريب، ويقرر ما طالبنا به في رسالتنا الموجهة إلى مجلس الأمن.

إسمحوا لي أن أرحب بانتقال المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى العاصمة طرابلس التي كما قلت بشأنه سلفاً، بأن ليبيا لن ترى الأمن والسلام إلا بعودة الحكومة الشرعية للعمل من طرابلس في بيئة آمنة.

ولا شك أن انتقال المجلس الرئاسي إلى طرابلس خطوة شجاعة وهامة وضرورية في مواجهة تهديدات الميليشيات المتطرفة التي تحتل العاصمة منذ سنتين وقضت، في الواقع، على كل ما قامت الثورة من أجله، وحولت في نفس الوقت حياة المواطنين الليبيين العاديين إلى جحيم لا يُطاق. ولا يفوتني أن أشيد بدور جنود وضباط الجيش الليبي، وخاصة القوات البحرية، في تحقيق هذه الخطوة. كما أحث كل المجموعات المسلّحة والشعب الليبي بصورة عامة على دعم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، والتصدي لكل الميليشيات المتطرفة والإجرامية التي قد تسعى لعرقلة المسار السياسي أو تنفيذ أعمال إرهابية في العاصمة استجابة للتحريض المستمر من المفتي السابق الصادق الغرياني، وقناة التناصح التي يديرها ابنه من المملكة المتحدة ومساعد عبد الباسط غويله الكندي من أصل ليبي، وأدعو كل جنود وضباط الجيش الليبي ورجال الشرطة إلى الالتحاق بعملهم وفقاً لما يحدده المجلس الرئاسي.